A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/76
7 April 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الانسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة
جنيف ، ١٩ - ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣
البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت

تقرير عن الاجتماعات والانشطة الاخرى

مذكرة من إعداد الامين العام

مساهمة من المركز الدانمركي لحقوق الانسان
ومعهد التعليم الدولي

١ - طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١١٦/٤٦ ، من الامين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية برنامج الامم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٥ .

٢ - وطلب السيد مورتن كيارم ، مدير المركز الدانمركي لحقوق الانسان ، في رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، باسم المركز الدانمركي ومعهد التعليم الدولي ، أن تضمّن مناقشات اللجنة التحضيرية التقرير التي ترد فيه الاستنتاجات المقدمة الى مؤتمر الامم المتحدة العالمي لحقوق الانسان ، التي سيعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، والتي اعتمدتها حلقة التدارس المتعلقة بدور المنظمات الطوعية في الديمقراطيات الناشئة والتي عُقِدَت في براغ من ٣١ الى ٣٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . وتوجد استنتاجات حلقة التدارس هذه مرفقة بهذه الوثيقة .

دور المنظمات الطوعية في الديمقراطيات الناشئة: الخبرة والاستراتيجيات في أوروبا الشرقية والوسطى وفي جنوب أفريقيا

الاستنتاجات المقدمة الى مؤتمر الامم المتحدة العالمي لحقوق الانسان ، حزيران/يونيه ١٩٩٣

أولا - الاستنتاجات

١ - اجتمع ممثلون من ٣٥ منظمة غير حكومية من أوروبا الشرقية والوسطى ومن جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ لمناقشة دور المنظمات غير الحكومية في الديمقراطيات الناشئة . وقد خلص المشتركون الى الاستنتاجات التالية:

٢ - أقر المشتركون ضمنيا الترابط بين احترام حقوق الانسان ، ومجتمع مدني منفتح ووجود ديمقراطية جيدة الرسوخ ، وكان هناك اجماع في الآراء على قيمة العملية الديمقراطية لمجتمع مدني منظّم .

٣ - إن وجود منظمات حكومية تعمل بصورة جيدة لهو بالتأكيد دليل بحد ذاته على أنه يوجد على الأقل حد أدنى من الاحترام لحقوق الانسان الأساسية كحرية التعبير ، وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات . ومن الواضح أن من بين مهام بعض المنظمات غير الحكومية قضايا الدفاع عن حقوق الانسان وهي بالتالي جهات هامة لتعزيز احترام معايير حقوق الانسان .

٤ - وإبّان فترات الانتقال الى الديمقراطية ، تمسّ الحاجة الى منظمات تدافع عن الحقوق الاساسية للناس ، المدنية والسياسية منها ، وكذلك الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية . ولكن الحدود التي تحدّ الحكومات ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، تشكل حواجز أمام تهيئة الظروف المثلى لكي تظهر هذه المنظمات في فترات التغيرات الكبرى السياسية والمجتمعية .

٥ - ولضمان استمرار تقدم الديمقراطية ، هناك شرط أساسي يتمثل في ألا يقتصر الأمر على أن تجعل الحكومات إنشاء المنظمات غير الحكومية أمرا ممكنا ولكن أن تسهّله حقا . ومن أجل القيام بذلك ، وافق المجتمعون على اتخاذ الخطوات التالية:

- وفقا للمادتين ١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، ينبغي للحكومات أن تضمّن في دساتيرها حق حرية التعبير ، وحرية التجمع ، وحرية تكوين الجمعيات .
- ينبغي للحكومات أن توجد بيئة تعتبر فيها محاولات التأثير هامة من الناحية الديمقراطية مع وجود غرض واضح وبنّاء بالنسبة للمنظمات غير الحكومية .
- ينبغي أن تتاح للمنظمات غير الحكومية المشاركة الفعالة في عملية وضع الدستور وصياغة القوانين عندما يصل الأمر الى وضع شروط مهمة لهيكل المنظمات غير الحكومية القانوني والسياسي والاقتصادي .

- يتعين على الحكومات وضع هيكل تشريعي تستطيع أن تعمل ضمنه المنظمات غير الحكومية . وفي ميدان أنظمة الضرائب ، تمس الحاجة بوجه خاص الى تشريعات واضحة ومناسبة .
- ينبغي أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من الاختيار بين مجموعة متنوعة من الأشكال القانونية المحتملة . ويتعين ألا يكون هناك اقتضاء لتسجيل المنظمات غير الحكومية ما لم يتصل ذلك بضرورة وظيفية .
- يتعين على الحكومات أن تزيد معرفتها لطبيعة المنظمات غير الحكومية واحتياجاتها وكيفية إمكان أن تكون نظراء ذوي فعالية . وينبغي تهيئة ظروف حوار بنّاء بين المنظمات غير الحكومية والقطاع السياسي .

* * * * *

ثانيا - مقدمة

٦ - نظم معهد التعليم الدولي (نيويورك) بالاشتراك مع المركز الدانمركي لحقوق الانسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ حلقة تدارس بعنوان دور المنظمات في الديمقراطيات الناشئة: الخبرة والاستراتيجيات في أوروبا الشرقية والوسطى وفي جنوب أفريقيا .

٧ - كانت الغاية من حلقة التدارس توفير محفل لممثلي ٣٥ منظمة غير حكومية من المنطقتين لمناقشة وظائف المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الديمقراطية . وشارك في حلقة التدارس ممثلون من المنظمات غير الحكومية الغربية مثل الهيئة الاستشارية الأوروبية للاجئين والمنفيين (المملكة المتحدة) ، وفريق حقوق الأقليات (المملكة المتحدة) ، والمؤسسة البريطانية لمساعدات الأعمال (المملكة المتحدة) ، ومركز الإعلام والثقافة (ايطاليا) وجمعية إنقاذ الطفولة (الدانمرك) فضلا عن ممثلين رسميين من الجماعة الأوروبية ومركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف .

٨ - وقد نوقشت القضايا التالية في حلقة التدارس على وجه التحديد: وظائف المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الديمقراطية ، وأوجه التشابه والاختلاف في التحديات التي تواجهها أوروبا الشرقية والوسطى وجنوب أفريقيا ، والهياكل القانونية والسياسية المطلوبة من أجل مجتمع مدني منفتح والأبعاد الداخلية والخارجية لبناء المؤسسات .

٩ - وعند مناقشة التنمية في هذه المناطق ، وعلى وجه الخصوص في المجتمعات المحلية شرق أوروبا ووسطها ، يتجه تركيز الاهتمام الى التنمية في المجال الاقتصادي والسياسي . وكان موضوع المناقشة الرئيسي في حلقة التدارس هو مسؤولية المنظمات غير الحكومية وكذلك مسؤولية الحكومة في تعزيز المجال المدني . وتبين الكلمات التي ألقيت والمناقشة التي دارت في حلقة التدارس ، وكذلك الأحداث الحالية في المنطقتين المعنيتين ، إن ايجاد مجال مدني قوي هو أمرٌ حاسم من أجل تعزيز وتدعيم تنمية اقتصادية وديمقراطية ايجابية ، وبخاصة في تنفيذ مهمة للتوعية إزاء الجمهور .

وتعرض في التقرير التالي النقاط الأساسية في حلقة التدارس .

ثالثا - وظائف المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الديمقراطية

ألف - ملاحظات استهلالية

١٠ - رغم ما اتُفق عليه من أن الاختلافات بين جنوب أفريقيا ومنطقة شرق أوروبا ووسطها كبيرة ، وأن بلدان شرق أوروبا ووسطها لا يمكن اعتبارها كتلة واحدة ، فقد خلص الاجتماع الى أن هناك أساسا صحيحا للمقارنة بين المنطقتين . واستخدمت كلمتا "عزل" و"دكتاتورية" لوصف أوجه التشابه التاريخية المهمة بين البلدان الممثلة في حلقة التدارس .

١١ - وإدراكا بأن المنطقتين ، رغم أوجه التشابه بينهما ، تختلفان بدرجة كبيرة ، فقد عرضت الافتراضات التالية:

- تحاول بلدان شرق أوروبا ووسطها أن تُخرج الدولة من حياة الناس بينما تحاول جنوب أفريقيا أن تزيد من مسؤولية الدولة في حياة الناس .
- ينتقل شرق أوروبا ووسطها من الاقتصاد الموّجه الى نظام السوق الحرة ، في حين قد تكون جنوب أفريقيا تتحرك نحو تقليل اعتمادها على قوى السوق ونحو دور للحكومة يتسم بقدر أكبر من التدخل في الاقتصاد .

١٢ - وأشير الى أن أحد الاختلافات الأساسية بين المنطقتين يتمثل في أن شرق أوروبا ووسطها تمر بتجربة ديمقراطية ناشئة تم التوصل اليها دستوريا بحكم القانون في حين أنه لا يوجد في جنوب أفريقيا إلا أمل الوصول دستوريا الى ديمقراطية ناشئة .

١٣ - وقد أوضحت الكلمات التي ألقيت والمناقشات التي دارت أن في معظم بلدان شرق أوروبا ووسطها يكون التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة أوثق منه في جنوب أفريقيا . وهذا بدوره يؤثر على الظروف التي يجب أن تعمل المنظمات في ظلها .

١٤ - وقد وجد المجتمعون أن من الضروري التشديد على احتمال وجود مشاكل في مناقشة المجال المدني ، إذا كان المجال السياسي والمجال التجاري/الاقتصادي ضعيفين وحتى آخذين في التلاشي .

١٥ - وأفضى الاجتماع الى بديل للمصطلح السلبي نوعا ما وهو "منظمة غير حكومية" والمصطلح المضلل الى حد ما وهو "منظمة طوعية" ، أي "منظمة المجتمع المدني" .

باء - طبيعة ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

١٦ - جرى تعريف المنظمات غير الحكومية من ناحية دورها الديمقراطي ، وطابعها غير المستهدف للربح وغير التابع للدولة ، وتقيدها بقضية مفيدة من الناحية الاجتماعية .

١٧ - وقيل إن المنظمات غير الحكومية تؤدي دورا مزدوجا في مجتمع ديمقراطي . فهي تشكل شرطا أساسيا ، وكذلك استكمالا للعملية السياسية المعرّفة دستوريا والهيئات الرسمية للدولة الديمقراطية .

١٨ - وقد جرى بايجاز تحديد عدة وظائف مشتركة للمنظمات غير الحكومية

- توضيح مطالب المواطنين
- التشجيع على تنوّع الآراء وزيادتها
- أن تكون عوامل للتعبئة السياسية
- أن تكون عوامل للتهيئة السياسية للحياة الاجتماعية
- أن توفر آليات للإنذار المبكر ، على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الدولي .

١٩ - وجرى التركيز على عدة أخطاء خفية يحتمل أن تعترض سلاسة سير عمل المنظمات غير الحكومية ، وهي:

- التمثيل غير الكافي للمنظمات غير الحكومية التي تدافع عن مصالح فئات ضعيفة ولكنها كبيرة كالأطفال
- هيمنة عدد قليل من المنظمات الكبيرة المهنية في مجموع المنظمات غير الحكومية
- إدخال المنظمات غير الحكومية بالاختيار في أجهزة الدولة أو الاقتصاد السوقي .

٢٠ - وأشير الى أن هناك عمل تقوم به المنظمات غير الحكومية هو تمثيل المواطنين ليس في مجال علاقتهم بالدولة فحسب بل أيضا في مجال علاقتهم بالقطاع التجاري .

٣١ - وجرى التركيز على أن المنظمات غير الحكومية تواجه تحديات معينة في أوقات الانتقال من الحكم الاستبدادي الى الحكم الديمقراطي ، وبشكل رئيسي التحديات التالية:

- رسم خطط للعلاقات الجديدة مع الحكومات ،
- المساعدة في صياغة هياكل قانونية جديدة لدعم المجتمع المدني ،
- انتاج خيارات للسياسة العامة وإعلام جماهيري ،
- رصد عملية الانتقال نفسها ،
- توفير مستودع للمواهب يمكن أن تؤخذ منه صفوف جديدة من القادة السياسيين والحكوميين أثناء سير عملية الانتقال .

وقد وضع تشديد قوي على حاجة المنظمات غير الحكومية لتكفل المسؤولية الداخلية الديمقراطية الخاصة بها .

٣٢ - وأشير الى أن الاختلافات في الإطارين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي ، تحدّد دور المنظمات غير الحكومية ووظيفتها ، واستراتيجيتها وسياستها .

٣٣ - وقد طالب البعض بالحاح بأن تتفادى المنظمات غير الحكومية التشبه بدقة بالتجمعات السياسية . فالمنظمات السياسية تتنافس على السلطة السياسية ويحتمل أن تصبح حكومات . والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بدرجة كبيرة بالمنظمات السياسية تخاطر بأن تفقد الاستقلال والثقة بها اللازمين لفعالية أداء الأدوار والوظائف الأساسية المذكورة .

٣٤ - واعتبر المجتمعون فكرة أن العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والدولة لا يلزم أن تكون تلقائيا سواء علاقة عدائية أو تعاونية . وقد اتُفق على ألا تضطلع المنظمات غير الحكومية بانشطة تكون الدولة مسؤولة عنها مسؤولية شرعية . وجرى التشديد على دور المنظمات غير الحكومية في وضع هيكل للمناقشة الديمقراطية وفي كفالة خير الجمهور .

رابعا - <u>المعالم المميزة للمنظمات غير الحكومية في الديمقراطيات الناشئة</u>

٣٥ - بيّنت الكلمات التي ألقيت والمناقشات التي دارت أن كافة الدول شهدت انفجارا حقيقيا في تكوّن المنظمات غير الحكومية منذ حدوث التغيرات الثورية في السنين الأخيرة .

٣٦ - وسلّم المشتركون في الحلقة الدراسية بأن عامل القمع ذاته كان القوة التعبوية والعنصر الرئيسي في تكوّن المنظمات غير الحكومية التي سيحتاج دورها الى

إعادة تقييم نظرا لزوال الدعامة الايديولوجية للنضال . وقد تساءل البعض عما إذا كان يمكن وجود ما يكفي من حقوق الانسان ومن المشاركة الانسانية مصحوبا بالكفاءة والتوافق في الرأي لملء الفراغ الناتج .

٢٧ - ووصف المشاركون ما يوجد في كثير من الاحيان من علاقة مضطربة يكتنفها الشك بين المنظمات غير الحكومية والسلطات ، والصحافة والرأي العام . وأكد البعض أنه يمكن تفسير هذه الظاهرة جزئيا بالتسييس المفرط الراهن لكافة القضايا المجتمعية ، فضلا عن عدم تفهم دور المنظمات غير الحكومية وانعدام الثقة بتلك المنظمات .

٢٨ - ووصفت حالة المنظمات غير الحكومية في شرق أوروبا ووسطها بأنها حالة لم يعتمد الناس فيها بعد مفردات الخدمة الطوعية . والمنظمات غير الحكومية تبحث في المرحلة الراهنة عن دور بين القيم الأبوية التي أوجدتها الأنظمة الشيوعية التي كانت معادية للإحسان أو غيره من الأعمال الطوعية ، وروح مذهب الفردية المتركزة على الذات والرأسمالية القائمة على عدم التدخل المعادي بنغى القدر للعطاء والأعمال غير المستهدفة للربح .

٢٩ - وأشار جميع المشتركين الى الهياكل التشريعية غير المناسبة ، والمتطورة والغوضوية أحيانا التي من المفروض أن يعملوا في إطارها . وأبرزت مشاكل التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية نفسها وفيما يتصل بالسلطات المحلية والوطنية .

٣٠ - وكان هناك موضوع مشترك في الدورة هو أن جميع المنظمات غير الحكومية تقريبا تحتاج الى مساعدة 'إدارية' سواء في مجال الأساليب الإدارية ، أو جمع الأموال ، أو التسويق أو تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية .

٣١ - وأفاد العديد من المشتركين بوجود قيود عالية خطيرة واعتماد شديد على التمويل الأجنبي . ويمكن أن يوفر نظام الضرائب الذي يرد وصفه أدناه تفسيرا جزئيا لذلك .

٣٢ - وأعرب عن آراء شتى بشأن المنافع والأخطار اللازمة للمساعدة المقدمة من المتبرعين الخارجيين . فبالنسبة للبعض ، تشكل هذه المساعدة الشرط الذي لا غنى عنه لوجود هذه المنظمات ؛ وبالنسبة للبعض الآخر ، فإنها تعني تهديدا بتدخل قيم أوروبية غربية لم تكن موضع شك . وأكدت مساهمات المشاركين من جنوب أفريقيا عدم سلامة الاعتماد الطويل الأجل على المصادر الخارجية .

خامسا - الهياكل القانونية والسياسية اللازمة لمجتمع مدني منفتح

ألف - حرية تكوين الجمعيات

٣٣ - يسمح في دساتير و/أو قوانين بلدان شرق أوروبا ووسطها بوجود المنظمات غير الحكومية وتكفل لها حرية تكوين الجمعيات ، وحرية التجمع وحرية التعبير ولكن هناك عناصر لازمة أخرى ناقصة مثل هيكل قانوني محدد وواضح وظروف اقتصادية مؤاتية .

٣٤ - في جنوب أفريقيا التي يسود فيها الفصل العنصري ، كانت هناك ولا تزال توجد ضمانات قانونية أو دستورية غير كافية للمنظمات غير الحكومية ، وقد قيدت فيها حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير تقييدا شديدا . وقد أوجدت القوانين بيئة يمكن فيها إنشاء المنظمات غير الحكومية بشكل قانوني ، ولكن لا يزال هناك مراقبة حكومية كبيرة على سير عملها .

٣٥ - وسلّم المشتركون بأنه رغم اختلاف حالة القوانين بين الدول ، فإن حرية تكوين الجمعيات حقيقة بحكم الواقعة .

باء - مشاكل فترات الانتقال

٣٦ - تشمل مشاكل فترات الانتقال في بلدان شرق أوروبا ووسطها ، التنفيذ ، وانعدام وضوح وضع المنظمات غير الحكومية ، بسبب مزيج من القوانين القديمة والجديدة ، ومحاولة تفسير القوانين القديمة في ظل ظروف حديثة . وقد صيغت أحيانا التشريعات على عجل وأُقرت دون أن تُدرس بشكل مناسب .

٣٧ - وفي جنوب أفريقيا ، اتسم الوضع بوجود 'إشراف' على المنظمات غير الحكومية ، مثلا عن طريق فرض رقابة على جمع الأموال . وهكذا تتعرّض المنظمات غير الحكومية لخطر حظرها أو الحد من مجال عملها . ويقال إن الصلات الدولية قد وفرت بعض الحماية من الحظر في حالات عديدة .

٣٨ - وجرى التشديد على أن ظهور الديمقراطية يفتح مجالا جديدا للمنظمات غير الحكومية ولكنه لا يخلق تلقائيا للهياكل التي تساعد على ايجاد حوار وتعاون بين القطاعين السياسي والمدني . وقد اتفق على ما يلي:

- أن يسهّل القطاع السياسي قيام هذا الحوار وأن يهيئ الأحوال اللازمة لذلك ؛
- أن تدعى المنظمات غير الحكومية الى المشاركة في عملية صياغة القوانين والأنظمة كلما تعلقت هذه القوانين والأنظمة بقضايا تتصل بأحوال المنظمات .

جيم - جمع الأموال وفرض الضرائب

٣٩ - يبدو أنه لا يوجد ، حتى الآن ، في بلدان شرق أوروبا ووسطها ، هيكل قانوني مترابط ، لاستلام التبرعات أو الهبات أو لجمع الأموال . وفي بعض البلدان ، تنطبق القواعد ذاتها على "المؤسسات" ، التي تموّل المشاريع ، و"الجمعيات" التي تنفذها . وهناك فوائد محدودة للتبرع للمنظمات غير الحكومية ، بيد أنه توجد في بعض حالات إعفاءات واقتطاعات من الضرائب على التبرعات . وتنشأ المشاكل عندما يتعلق الأمر بأنشطة تجارية أو محققة للربح ، وكذلك عندما تقدم المنظمات غير الحكومية خدماتها نظير أجر بدلا من تقديمها مجانا .

٤٠ - شهدت المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا رقابة كبيرة على جمع الأموال واستلامها ، ولم توضع بعد سياسات تؤيد تماما الدعم الخاص المقدم من الأفراد بصفة شخصية ومن الشركات الى المنظمات غير الحكومية .

سادسا - إقامة المؤسسات

ألف - مبادئ مشتركة في إقامة المؤسسات

٤١ - قيل إن من الضروري ، إذا أريد إقامة المؤسسات على أسس متينة ، إيلاء الأمر تفكيرا وتخطيطا دقيقين .

- ينبغي تحديد الإطار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الذي فيه المنظمات غير الحكومية بغية تشكيل المنظمات وفقا للتحديات التي ستواجهها ،
- يتعين على المنظمات أن تضمّن نظمها أدوات قيمة من القطاعات الأخرى ، كالتخطيط الاستراتيجي ، مع تذكّر أن إقامة المؤسسات ينبغي أن يكون دائما بأسلوب ديمقراطي .

٤٢ - واقترح أن ينص النظام الداخلي لأي منظمة غير حكومية الهياكل التي ينبغي أن يبيّن فيها شكل المنظمة وجوهرها . ووضع ملخص لنهجين يتعلقان بكيفية تنظيم المنظمة وهما:

- النهج التقليدي ، أو نموذج القمة الى القاعدة الذي يقوم على افتراض أن التنمية الأساسية لا يمكن إلا للأفراد أو وحدات في موضع قوة أو سلطة أن يبدأوها وأن تحدث تغييرا على نطاق واسع .
- نهج المشاركة ، أو نموذج القاعدة الى القمة الذي يستند الى افتراض أن من سيفيد الى أقصى حد من التنمية ، هي القاعدة الشعبية ، وهم أحسن من يبدأ هذه الجهود الأولى ويحددها ويواصلها . ويتضمن ذلك النهج مبادئ مثل الاعتماد على النفس ، والنضج الاجتماعي والسياسي وتقرير المصير .

٤٣ - وقيل أيضا إن المنظمات الحكومية بحاجة الى وضع مبادىء أخلاقية مشتركة . فيجب على المنظمات غير الحكومية ما يلي:

- أن تكون واضحة في هيكلها وعملها ؛
- أن تكون مسؤولة أمام أعضائها وأنصارها ؛
- أن تمارس سياسات تكافؤ الفرص وترصدها ؛
- أن تضمن وجود نهج تعددي في عملية صنع قراراتها ووضع برامجها ؛
- أن تتفادى تهميش المنظمات الاخرى وقضاياها .

وجرى التشديد على المشاركة والمشاورة مع جمهور الناخبين بوصفهما من العناصر المهمة في إقامة المؤسسات وكذلك في "الحياة اليومية" للمؤسسة .

٤٤ - وإذا أريد أن يشترك مجتمع مدني في عملية ديمقراطية ، لا يمكنه أن يزدهر إلا في سياق من المواطنين الواعين وذوي المعلومات وبالتالي فإن توعية الجمهور واعلامه هي احدى المسؤوليات المحددة للمنظمات غير الحكومية . وجرى بحث أساليب تعزيز الدائرة الانتخابية للمنظمة ، ويتضمن ذلك البحث عن حلفاء داخل الدولة أو خارجها ، ومنظمات تعمل في وحدة . وجرى التركيز بشكل مماثل على ضرورة بذل جهود مستمرة لتنمية القيادات .

٤٥ - وكان التعليم والتدريب موضوعين متكررين إبان مناقشة اقامة المؤسسات . وينبغي ألا تشمل الاحتياجات في مجال التدريب الموظفين فحسب ، بل أيضا متطوعين . وتشمل مجموعة الاختيارات المقترحة ما يلي:

- تبادل الموظفين ؛
- تبادل الخبرة والممارسات الجيدة ؛
- جلب الخبراء ؛
- تبادل الدراية الفنية فيما بين المنظمات .

وقد أُقر إبان المناقشة الواسعة النطاق بأنه ينبغي عدم اغفال توعية مجلس الادارة وتدريبه وتطويره .

٤٦ - وثمة عناصر أخرى في عملية اقامة المؤسسات جرى التشديد عليها أيضا

- التشاور ؛
- الحاجة الى فهم أفضل للتخطيط ؛
- إقامة شبكة قوية للعلاقات العامة أو الاتصال ، ووضع سياسة واضحة لجمع الأموال ؛
- الادارة المالية والأساسية ، والتسويق ومعالجة المعلومات الكترونيا .

٤٧ - وانطلاقا من موقف أن العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية تشكل مكونا بالغ الأهمية في أي ديمقراطية ، برزت المقترحات التالية الرامية الى زيادة التفاهم فيما بين الأطراف

- تحسين توعية الحكومات المحلية والمركزية من ناحية طبيعة المنظمات ، واحتياجاتها ، والكيفية التي يمكنها بها أن تصبح من النظراء الفعالين ؛
- ينبغي للحكومات أن تساعد على ايجاد بيئة تعتبر فيها محاولة التأثير على الآراء مهمة من الناحية الديمقراطية ، مع هدف واضح وبناء بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية ، التي تعطي صوتا لمن ليس لهم صوت .

وعلى عكس ذلك ،

- تعليم المنظمات غير الحكومية في مجال أساليب الحكم يمكن أن يكون مفيدا أيضا ؛
- يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تسعى الى التعرف على النجاحات وكذلك على حالات الفشل في أنشطة الدولة ، اذا رغبت في أن يكون تقييمها الانتقادي موثوقا به وشريفا .

باء - <u>الاخطار الخفية لإقامة المؤسسات</u>

٤٨ - أقر كافة المشاركين باستثناء عدد قليل من بينهم بأن التمويل الأجنبي قد يكون ضروريا لوجود المنظمات غير الحكومية ، بسبب الأحوال الاقتصادية - الاجتماعية الخاصة التي تسود في فترات الانتقال .

٤٩ - القضايا المتصلة بأخطار إقامة المؤسسات بما في ذلك خطر التبعية ، وبشكل أكثر تحديدا التبعية المالية للتمويل الخاص وكذلك للتمويل الحكومي . وقيل إن المعضلة إبان الاشتغال بجمع الأموال تتمثل في خلق اعتماد على المصادر الخارجية .

٥٠ - وبغية المحافظة على استقلال المنظمات غير الحكومية وتفادي الانحراف عن أهدافها وأعمالها ، اقتُرح أن تنوع مصادر تمويلها ، لكن من المسلم به ، أن مصادر الأموال البديلة في الاقتصادات الضعيفة لا تترك إلا خيارات قليلة للمنظمات التي تتطلب تمويلا مضمونا وطويل الأجل لبناء مشاريع مستدامة .

٥١ - وأشير الى أن تكون كلمة الحل عند مواجهة المشاكل الآنفة الذكر هي الانفتاح ؛ الانفتاح على الدائرة الانتخابية ، وعلى الناس الذين تخدمهم المنظمة ،

فيما يتصل بمصدر الاموال ، والانفتاح في العلاقة بين المتبرع والمتلقي ، بغية تفادي "جداول الأعمال الخفية" .

٥٢ - وشدد المشتركون على ضرورة عدم الانتقال من قضية حديثة الى أخرى بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ، ولكن ضرورة ايجاد "قوة باقية" للتأثير على المواقف وعلى البيئات من أجل تغيير الأسباب الجذرية للمشاكل المحددة التي يجري مكافحتها .

سابعا - إقامة الشبكات

٥٣ - سلّم بأن "اللامركزية" و"التعددية" هي كلمتا الحل المهمتان في خلق مجتمع مدني منفتح وفي بناء المنظمات غير الحكومية . فإذا كانت درجة لا مركزية المنظمات عالية ، من الواضح أن تكون هناك حاجة الى الاتصال فيما بينها . وبالمثل ، إذا أريد تحقيق مزايا التعددية ، يلزم أن يكون هناك نوع ما من وسائل المشاركة في طبيعة ونتائج هذه التجارب المختلفة العديدة .

٥٤ - وأشير الى أن الشبكات هي وسائط لتقاسم معلومات تقنية لازمة جدا عن ميادين معينة قد تكون احدى المنظمات مشتغلة فيها أو وسائل للحصول على هذه المعلومات . ويمكن أيضا أن تتيح الشبكات أيضا إمكانية استغلال التكنولوجيا المتوفرة ، التي لا تكون مفيدة بسهولة ، ما لم يمكن ربط النشاط بمجموعة كبيرة من المنظمات .

٥٥ - ويمكن أيضا أن تكون الشبكات وسيلة يؤكد بها لشخص أن عمله في منظمة غير حكومية هو عمل مهم ولتوفير التضامن ، وبخاصة في فترات لا تكون فيها البيئة مؤاتية تماما لعمل هذه المنظمات .

٥٦ - ويمكن أن تساعد إقامة الشبكات في بناء توافق في الآراء بين مجموعات تعالج مجموعة مشتركة من المطالب أو القضايا . ويمكن أن تقوم الشبكة في ذلك السياق بدور تقريب الناس ذوي الهدف المشترك في تحديد ماهية أولوياتهم وما ينبغي أن تكون عليه نهوجهم الأساسية .

٥٧ - ويمكن أن تزيد الشبكات من فعالية المنظمات غير الحكومية عن طريق جعل آرائها تؤثر على مجموعة من العمليات ، مثل عملية وضع الهياكل ، ووضع الدستور وكذلك القوانين الأساسية التي تؤثر على القطاع المدني . وبالمثل فإن الشبكات مفيدة في تقديم المشورة بخصوص مجموعة من قضايا السياسة العامة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني . وقد تستخدم أيضا كوسائط للتزويد بصوت فعال في الحصول على تمويل

من مصادر حكومية محلية ، ومن المانحين الأجانب بشكل ثنائي ، ومن مانحين أو مؤسسات بشكل متعدد الأطراف .

٥٨ - ويمكن أن تكون للشبكات وظيفة تنبيه الناس الى الأزمات الوشيكة الحدوث . ويمكن أيضا أن تؤدي دورا في المساعدة على جلب موارد من الخارج ، ليس موارد مالية فحسب ، بل ضرورية لسرعة مواجهة مشاكل مثل انتهاكات حقوق الإنسان أو الجفاف أو المجاعة .

شامنا - ملاحظات ختامية

٥٩ - إن الترابط بين احترام حقوق الإنسان ، ومجتمع مدني منفتح ووجود ديمقراطية جيدة الرسوخ ، هي أمور أقرها المشتركون ، وكان هناك اجماع في الآراء على قيمة العملية الديمقراطية في مجتمع مدني منظم .

٦٠ - إن وجود منظمات حكومية تعمل بصورة جيدة لهو بالتأكيد دليل بحد ذاته على أنه يوجد على الأقل حدّ أدنى من الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية كحرية التعبير ، وحرية التجمع ، وحرية تكوين الجمعيات . ومن الواضح أن من بين مهام بعض المنظمات غير الحكومية قضايا الدفاع عن حقوق الإنسان الأخرى وهي بالتالي جهات هامة لتعزيز احترام معايير حقوق الإنسان .

٦١ - وإبان فترات الانتقال الى الديمقراطية ، تمس الحاجة الى منظمات تدافع عن الحقوق الأساسية للناس ، المدنية والسياسية منها ، وكذلك الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية . ولكن الحدود التي تحد الحكومات ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، تشكل حاجزا أمام تهيئة الظروف المثلى لكي تظهر هذه المنظمات في فترات التغيرات الكبرى السياسية والمجتمعية .

٦٢ - ولضمان استمرار تقدم الديمقراطية ، هناك شرط أساسي يتمثل في ألا يقتصر الأمر على أن تجعل الحكومات إنشاء المنظمات غير الحكومية أمرا ممكنا ولكن أن تسهله حقا .

- - - - -